



تحليل العلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص في الاقتصاد الليبي

خلال مرحلة ما قبل 2011

محمد علي حسين الشويهي

الأكاديمية الليبية

elshwehdi@yahoo.com

تاريخ الاستلام: 2025/12/18 - تاريخ المراجعة: 2025/12/20 - تاريخ القبول: 2025/12/24 - تاريخ النشر: 2026 / 1/27

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل طبيعة العلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص في الاقتصاد الليبي خلال الفترة السابقة لعام 2011، وذلك بهدف الوقوف على نوع هذه العلاقة ومدى تأثيرها في مسار النمو الاقتصادي، بما يتيح الاستفادة من التجربة السابقة في صياغة سياسات اقتصادية أكثر ملاءمة للواقع الحالي، وقد اعتمدت الدراسة على تقدير دالة انحدار تضمنت الاستثمار الخاص بوصفه متغيرًا تابعًا، في حين شمل النموذج الاستثمار العام ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كمتغيرات مستقلة.

ولتحقيق أهداف الدراسة، تم استخدام اختبارات سكون السلاسل الزمنية باستخدام جذر الوحدة، عن طريق استخدام اختبار (ديكي فولر الموسع ADF)، واختبار (جوهانسون Johansen) للتكامل المشترك، ومن تم اختبار استخدام (نموذج تصحيح الخطأ ECM)، كما تم استخدام طريقة (إنجل غرانجر) لاختبار العلاقة السببية (Granger Causality Test)، بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص؛ وذلك لمعرفة طبيعة العلاقة بين المتغيرين، وقد خرجت هذه الدراسة بعدة نتائج أبرزها: وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج المهمة، من أبرزها وجود علاقة تزامنية بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص في الاقتصاد الليبي، كما أظهرت النتائج أن الاستثمار الخاص يتأثر بشكل مباشر بكل من الاستثمار العام ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. إضافة إلى ذلك، بيّنت نتائج اختبار السببية وجود علاقة سببية سالبة أحادية الاتجاه من الاستثمار العام إلى الاستثمار الخاص، في حين وُجدت علاقة سببية تبادلية موجبة ثنائية الاتجاه بين الاستثمار الخاص ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

وفي ضوء هذه النتائج، خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات التي تؤكد ضرورة إعادة توزيع الأدوار بين القطاعين العام والخاص، واتباع سياسة تدريجية لانسحاب الدولة من بعض الأنشطة الاقتصادية، بما يتيح للقطاع الخاص أداء دور أكثر فاعلية في عملية التنمية. كما توصي الدراسة بتهيئة بيئة اقتصادية تنافسية تلزم مؤسسات القطاع العام بالعمل جنبًا إلى جنب مع القطاع الخاص، بما يساهم في تحقيق قدر أكبر من التناغم بينهما، وهو ما كان يحتاجه الاقتصاد الليبي قبل عام 2011، ولا يزال يمثل ضرورة ملحة لدعم التعافي الاقتصادي وتعزيز النمو المستدام في المرحلة الراهنة.

المقدمة

يُعدّ الاستثمار أحد الركائز الأساسية للنشاط الاقتصادي، لما له من دور محوري في توسيع الطاقة الإنتاجية، ورفع مستويات الدخل، وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام، وتكتسب العلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص أهمية خاصة في الاقتصادات الريعية والنامية، ومنها الاقتصاد الليبي، حيث يتداخل دور الدولة مع نشاط القطاع الخاص بدرجات متفاوتة، بما قد ينعكس إيجابًا أو سلبيًا على مسار التنمية الاقتصادية.

وقد شهد الاقتصاد الليبي، خلال مرحلة ما قبل عام 2011، تحولات جوهرية في هيكل الاستثمار، ارتبطت بتغير أنماط السياسات الاقتصادية ودرجة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، فبعد مرحلة شهد فيها القطاع الخاص حضوراً نسبياً ملموساً خلال ستينيات القرن الماضي، اتجهت الدولة منذ أواخر السبعينيات إلى تبني نموذج اقتصادي قائم على التوسع الكبير في الاستثمار العام، في إطار نهج اشتراكي عزز هيمنة القطاع العام على معظم الأنشطة الاقتصادية، الأمر الذي حدّ من دور القطاع الخاص وقلص مساهمته في تكوين رأس المال.

ورغم ما وفّره العوائد النفطية المرتفعة من موارد مالية مكّنت الدولة من توسيع الاستثمار العام، إلا أن التجربة الليبية أظهرت أن هذا التوسع لم يُفضِ بالضرورة إلى تحقيق نمو اقتصادي مستدام أو تنمية حقيقية، في ظل ضعف الكفاءة الإنتاجية، وانتشار البيروقراطية، وغياب آليات السوق والمنافسة. كما أسهمت الصدمات النفطية، والعقوبات الاقتصادية، وضعف الإطار المؤسسي والتشريعي المنظم لنشاط القطاع الخاص، في تعميق اختلال هيكل الاستثمار وتراجع مساهمة الاستثمار الخاص في الاقتصاد الوطني.

وفي هذا السياق، تبرز إشكالية جوهرية تتعلق بطبيعة العلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص في الاقتصاد الليبي: هل اتسمت هذه العلاقة بطابع تكاملي يعزز النمو الاقتصادي، أم أنها أخذت طابعاً تراجيحاً حدّ من قدرة القطاع الخاص على التوسع والمساهمة الفاعلة في عملية التنمية؟ وتزداد أهمية هذه الإشكالية عند النظر إلى التراجع الملحوظ في حصة الاستثمار الخاص من إجمالي الاستثمارات خلال العقود السابقة لعام 2011، مقارنة بالهيمنة المستمرة للاستثمار العام.

انطلاقاً من ذلك، تهدف هذه الدراسة إلى تحليل طبيعة العلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص في الاقتصاد الليبي خلال مرحلة ما قبل 2011، وقياس أثر هذه العلاقة على مسار النمو الاقتصادي، وذلك باستخدام أدوات التحليل القياسي للسلاسل الزمنية، وتسعى الدراسة إلى تقديم قراءة تحليلية تستند إلى نتائج كمية يمكن الاستفادة منها في استخلاص دروس من التجربة السابقة، بما يسهم في صياغة سياسات اقتصادية أكثر ملاءمة لدعم دور القطاع الخاص، وتحقيق قدر أكبر من التوازن والتكامل بين القطاعين العام والخاص في المرحلة الراهنة.

الدراسات السابقة

يُسلط الضوء في هذا الجزء على ملخص لأهم الدراسات التطبيقية السابقة التي تناولت موضوع العلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص، لما لهذه الدراسات من أهمية في الإسهام في صياغة المشكلة البحثية من جهة، وتعزيز ومقارنة النتائج التي تتوصل إليها هذه الدراسة من جهة أخرى.

(1 دراسة (Ramirez 1994)

بعنوان الاستثمار العام والاستثمار الخاص في المكسيك خلال الفترة 1950-1988، حيث استخدم الباحث منهج التكامل المشترك كإطار قياسي للتحليل، وقد أكدت نتائج الدراسة أن الاستثمار الحكومي الحقيقي له أثر إيجابي على تكوين رأس المال الخاص، وأن الزيادة في الاستثمار العام تؤدي إلى زيادة في تكوين رأس المال الخاص. كما أوضحت النتائج أنه كلما كان الاستثمار العام منتجاً ومتكاملاً مع الاستثمار الخاص، فإن زيادته تسهم في رفع الناتج وتحسين إنتاجية رأس المال الخاص. وبينت الدراسة كذلك أن التغيرات في الاستثمار العام تسبق التغيرات في تكوين رأس المال الخاص، بما يشير إلى وجود علاقة طردية بين الاستثمارين العام والخاص.

(2 دراسة (Looney 1995)

بعنوان العلاقة السببية بين نمو الإنفاق الحكومي ونمو استثمارات القطاع الخاص في الاقتصاد السعودي خلال الفترة 1960-1992، وقد استخدمت اختبار السببية لغرانجر Causality Granger إلى جانب بعض الاختبارات القياسية الأخرى.

وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود دلائل تشير إلى مزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص، بل إن الإنفاق الحكومي غالباً ما يعمل كمحفز لنمو الاستثمار الخاص.

(3 دراسة (البدي 1998)

تناولت الاستثمار الخاص والعوامل المؤثرة فيه في المملكة الأردنية خلال الفترة (1968-1994)، وهدفت إلى تحديد المتغيرات الاقتصادية المؤثرة في الاستثمار الخاص، باستخدام طريقة المربعات الصغرى، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن تأثير الاستثمار الحكومي على الاستثمار الخاص كبير، حيث إن أي زيادة في حصة الاستثمار العام من الناتج المحلي الإجمالي تؤدي إلى انخفاض حصة الاستثمار الخاص بما يقارب مرة ونصف مقدار الزيادة في الاستثمار العام، وهو ما يؤكد سريان نظرية التزاحم بشكل واضح في الاقتصاد الأردني.

(4 دراسة (Ghali 1998)

بعنوان الاستثمار العام وتكوين رأس المال الخاص في تونس خلال الفترة 1963-1993، وقد اعتمدت على نموذجي التكامل المشترك وتصحيح الخطأ، بهدف تحليل الآثار طويلة الأجل للاستثمار العام على تكوين رأس المال الخاص والنمو الاقتصادي، وتوصلت أن الاستثمار العام يؤثر سلباً في الأجل الطويل على كل من النمو الاقتصادي والاستثمار الخاص، بينما يكون تأثيره في الأجل القصير سلبياً على الاستثمار الخاص فقط، دون وجود تأثير معنوي على النمو الاقتصادي، وأوصت الدراسة بضرورة تقليص استثمارات القطاع العام.

(5 دراسة (الباتل 2000)

بعنوان محددات الاستثمار الخاص في السعودية خلصت الدراسة، باستخدام نموذج قياسي للفترة (1970-1993)، إلى وجود علاقة إيجابية قوية بين استثمارات القطاع العام وكل من استثمارات القطاع الخاص والنمو الاقتصادي، مما يدل على علاقة تكاملية بين الاستثمارين العام والخاص.

(6 دراسة (غصان 2002)

بعنوان الإنفاق الاستثماري العام والاستثمار الخاص في الاقتصاد المغربي خلال الفترة 1980-2001، وهدفت إلى اختبار أثر المزاحمة بين استثمار القطاع العام واستثمار القطاع الخاص، باستخدام المنهج القياسي من خلال أسلوب التكامل المشترك واختبار السببية. وأظهرت النتائج أن مبدأ المزاحمة ينطبق على الاقتصاد المغربي ولكن بصورة محدودة، حيث إن ارتفاع الاستثمار الإنتاجي للمؤسسات العامة يقلص الاستثمارات المتاحة للقطاع الخاص بنسبة تصل إلى (0.075%)، في المقابل، تبين أن الإنفاق الحكومي على البنية التحتية لا يزاحم الاستثمار الخاص، بل يشجعه، كما أن أثر الدفع في حالة الاستثمار العمومي الكلي يفوق أثر المزاحمة، مما يؤدي إلى زيادة مرونة الاستثمار الخاص بنسبة تزيد قليلاً عن (0.06%)

(7 دراسة (الحمود 2004)

بعنوان العلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص في إطار التنمية الاقتصادية في السعودية خلال الفترة 1973-1999، وقد استخدمت المنهج القياسي القائم على أسلوب التكامل المشترك. وأشارت النتائج إلى عدم وجود مزاحمة بين الاستثمارين العام والخاص في مشروعات البنية التحتية، في حين ثبت وجود مزاحمة في المشروعات الإنتاجية.

(8 دراسة (عبد العظيم 2005)

بعنوان تحديد دالة الاستثمار الخاص في الاقتصاد المصري خلال الفترة 1980-2001، باستخدام طريقة المربعات الصغرى، حيث تم إدراج الاستثمار الخاص كمتغير تابع، وكل من الناتج المحلي الإجمالي، والاستثمار العام، ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ونسبة إجمالي الدين الخارجي إلى الصادرات، وسعر الصرف الحقيقي، ومعدل التضخم كمتغيرات مستقلة، وقد توصلت الدراسة إلى وجود مزاحمة من الاستثمار العام للاستثمار الخاص خلال فترة الدراسة بصفة عامة.

(9) دراسة (غصان والهجوج 2008)

بعنوان طبيعة العلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص في الاقتصاد السعودي خلال الفترة 1968-2008، وهدفت إلى تحليل طبيعة العلاقة بين الاستثمارين العام والخاص في قطاعات الاقتصاد السعودي من خلال اختبار أثر المزاحمة باستخدام المنهج القياسي، وأسلوب التكامل المشترك والسببية. وأوضحت النتائج أن مبدأ المزاحمة ينطبق في الاقتصاد السعودي من خلال مزاحمة الإنفاق الاستثماري العام الموجه لمؤسسات الإنتاج الحكومية لاستثمارات القطاع الخاص، في حين أن الإنفاق الحكومي على البنية التحتية يعد عاملاً محفزاً للاستثمار الخاص، مما يدل على أن أثر التحفيز يفوق أثر المزاحمة.

(10) دراسة (بو خشيم والحوتة 2012)

بعنوان أثر الزيادة في الإنفاق الاستثماري العام على الاستثمار الخاص في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1975-2006، وهدفت إلى استقصاء أثر هذه الزيادة وتقديم قراءة موضوعية لإمكانية الشراكة بين القطاعين العام والخاص، والدور المستقبلي للإنفاق الاستثماري العام في دعم وتحفيز الاستثمار الخاص. وقد استخدمت الدراسة أسلوب التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ، وتوصلت النتائج إلى أن الاستثمار الخاص يرتبط بعلاقة موجبة مع الناتج المحلي الإجمالي، وبالعلاقة عكسية مع الإنفاق الاستثماري العام، ورغم انسجام ذلك مع النظرية الاقتصادية، إلا أن الدراسة لم تقدم دليلاً إحصائياً قوياً على وجود التزامح بسبب ضعف دلالة معامل اختبار (t).

(11) دراسة (سهام 2013)

بعنوان محددات الاستثمار الخاص في ليبيا خلال الفترة 1970-2006، حيث تم إدراج الاستثمار الخاص كمتغير تابع، وكل من معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي، والناتج المحلي الإجمالي في السنة السابقة، والاستثمار العام، ونسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي (الانفتاح الاقتصادي)، ومعدل التضخم كمتغيرات مستقلة، مع تطبيق اختبار التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ، وقد أظهرت النتائج وجود علاقة تكاملية بين المتغيرات في الأجل الطويل، كما تبين أن ثلاثة متغيرات تؤثر إيجابياً في الاستثمار الخاص، وهي: معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي، والناتج المحلي الإجمالي في السنة السابقة، ومعدل التضخم في المقابل تبين أن الاستثمار العام يؤثر سلباً على الاستثمار الخاص، بما يشير إلى وجود مزاحمة بين القطاعين في الحصول على الموارد المالية.

أوجه الاختلاف بين هذه الدراسة والدراسات السابقة

بعد استعراض الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص، أو محددات الاستثمار الخاص التي كان الاستثمار العام أحد مكوناتها، وكذلك أثر الزيادة في الاستثمارات العامة على الاستثمار الخاص، يتضح أن غالبية هذه الدراسات توصلت إلى وجود مبدأ المزاحمة بين الاستثمارين العام والخاص بدرجات متفاوتة. وتختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في عدة جوانب، يمكن تلخيصها فيما يلي:

1- تُعد هذه الدراسة من أحدث الدراسات التي تناولت العلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص في الاقتصاد الليبي مقارنة بالدراسات السابقة التي تمت مراجعتها.

2- تغطي هذه الدراسة فترة زمنية أطول، حيث تشمل الفترة (1970-2010)، في حين أن معظم الدراسات السابقة التي تناولت الاقتصاد الليبي توقفت عند عام (2006)، كما هو الحال في دراستي (بو خشيم والحوتة، 2012)، و(سهام، 2013).

3- لم تقدم دراسة (بو خشيم والحوتة) دليلاً إحصائياً قوياً على وجود أو عدم وجود مبدأ التزامح، نتيجة ضعف دلالة معامل اختبار (t) كما أن دراسة (سهام) ركزت على محددات الاستثمار الخاص بصفة عامة، دون التركيز الدقيق على طبيعة العلاقة بين الاستثمارين العام والخاص.

4- اعتمدت هذه الدراسة على إدراج متغير اقتصادي جديد لم تتطرق إليه الدراسات السابقة، وهو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، باعتباره متغيراً يمس مستوى معيشة المواطن بشكل مباشر. ويرى الباحث أن لهذا المتغير أثراً محتملاً قوياً على الاستثمار الخاص، إذ إن ارتفاع الدخل الحقيقي للفرد يؤدي إلى زيادة المدخرات القومية، التي تنعكس بدورها في زيادة حجم الاستثمار، في حين أن انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يؤثر سلباً على معدلات الادخار، ومن ثم على الاستثمار. ونظراً لصعوبة الحصول على بيانات دقيقة تعكس الدخل الحقيقية للمواطنين في الاقتصاد الليبي، تم الاعتماد على نصيب الفرد الحقيقي من الناتج المحلي الإجمالي باعتباره المؤشر الأقرب لقياس ذلك، خاصة في ظل اعتماد نسبة كبيرة من الليبيين على الدخل المتأتية من الجهات والمؤسسات العامة.

الجدول رقم (1)

عرض مقارنة لبعض الدراسات السابقة

ر. م	الباحث	العنوان والبلد والفترة الزمنية للدراسة	المنهجية	أهم النتائج
1	RAMIREZ 1994	الاستثمار العام والخاص في المكسيك (1988-1950)	التكامل المشترك	العام له أثر إيجابي على الخاص
2	L00NEY 1995	العلاقة السببية بين نمو الاستثمار العام ونمو الخاص في (السعودية) (1992-1960)	سببية جرانجر	الاستثمار العام محفز للخاص
3	البدرى 1998	الاستثمار الخاص والعوامل المؤثرة فيه في (الأردن)، (1994-1968)	OLS	الاستثمار العام يزاحم الخاص
4	Ghali 1995	الاستثمار العام وتكوين رأس المال الخاص في (تونس) (1993-1963)	التكامل المشترك وتصحيح الخطأ	الاستثمار العام يزاحم الاستثمار الخاص
5	البائل 2000	محددات الاستثمار الخاص في السعودية (1993-1970)	التكامل المشترك وتصحيح الخطأ	الاستثمار العام له تأثير إيجابي على الاستثمار الخاص
6	غسان 2002	الانفاق الاستثماري العام والاستثمار الخاص (المغرب) (2001-1980)	سببية جرانجر	الاستثمار العام يزاحم الخاص
7	الحمود 2004	العلاقة بين الاستثمار العام والخاص في السعودية (1999-1973)	التكامل المشترك	الاستثمار العام يزاحم الاستثمار الخاص على مؤسسات الإنتاج ومحفز له على البنية التحتية
8	عبدالعظيم 2005	تحديد دالة الاستثمار الخاص في الاستثمار المصري (1999-1973)	OLS	الاستثمار العام يزاحم الخاص

9	غسان والهجو 2008	طبيعة العلاقة بين الاستثمار العام والخاص في الاقتصاد السعودي (1968-2008)	التكامل المشترك والسببية	العام يزاحم الخاص على مؤسسات الانتاج ومحفزاً له على البنية التحتية
10	بوخشيم والحوته 2012	أثر الزيادة في الاستثمار العام على الاستثمار الخاص في ليبيا (1975 - 2006)	التكامل المشترك وتصحيح الخطأ	الاستثمار العام يزاحم الخاص
11	سهام 2013	دراسة محددات الاستثمار الخاص في ليبيا (1970-2006)	التكامل المشترك وتصحيح الخطأ	الاستثمار العام يزاحم الخاص

المشكلة البحثية للدراسة

تُعد العلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص من القضايا المحورية في تحليل مسار النمو الاقتصادي، لاسيما في الاقتصادات الريفية التي يضطلع فيها القطاع العام بدور رئيسي في النشاط الاقتصادي، كما هو الحال في الاقتصاد الليبي خلال مرحلة ما قبل عام 2011، إذ إن اتساع نطاق تدخل الدولة في الاستثمار قد يؤدي، في بعض الحالات، إلى دعم الاستثمار الخاص وتحفيزه، في حين قد يُفضي في حالات أخرى إلى مزاحمته والحد من دوره في عملية التنمية. وعلى الرغم من الأهمية البالغة لهذه العلاقة، فإن طبيعتها واتجاهها وأثرها في النمو الاقتصادي في ليبيا لم تحظَ بالقدر الكافي من التحليل القياسي المنهجي، خاصة في ظل التراجع الملحوظ لمساهمة الاستثمار الخاص مقابل الهيمنة المستمرة للاستثمار العام خلال فترة الدراسة. ويثير ذلك تساؤلات جوهرية حول مدى كفاءة هيكل الاستثمار القائم، وأثره في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام.

وعليه، تتمثل المشكلة البحثية لهذه الدراسة في محاولة تحليل وتفسير طبيعة العلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1970-2010)، وبيان ما إذا كانت هذه العلاقة قد اتسمت بطابع تكاملي داعم للنمو الاقتصادي، أم بطابع تزاحمي حدّ من قدرة الاستثمار الخاص على التوسع والمساهمة الفاعلة في النشاط الاقتصادي. وانطلاقاً من ذلك، يمكن صياغة التساؤل الرئيسي للدراسة على النحو الآتي: هل تتسم العلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص في الاقتصاد الليبي خلال مرحلة ما قبل 2011 بالطابع التكاملي، أم تقوم على مبدأ المزاحمة؟

فرضيات الدراسة

استناداً إلى الإطار النظري وأهداف الدراسة، تتطرق الدراسة من اختبار الفرضيتين الآتيتين:

- **فرضية العدم: (H_0)** لا توجد علاقة مزاحمة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص في الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة.
- **الفرضية البديلة: (H_1)** توجد علاقة مزاحمة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص في الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل وتقدير نموذج العلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1970-2010)، وذلك من خلال تحقيق الأهداف الآتية:

1. تحديد طبيعة العلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص في الاقتصاد الليبي، سواء كانت علاقة تكاملية أم تزامنية.
2. قياس أثر الاستثمار العام في الاستثمار الخاص على المدى القصير والطويل.
3. تحليل اتجاه العلاقة السببية بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص، وكذلك علاقتها بالنمو الاقتصادي ممثلًا في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.
4. استخلاص الدروس المستفادة من التجربة الاستثمارية في ليبيا خلال مرحلة ما قبل 2011، بما يسهم في دعم صياغة سياسات اقتصادية أكثر كفاءة في المرحلة الراهنة.

أهمية الدراسة

تتبع أهمية هذه الدراسة من ندرة الدراسات القياسية التي تناولت طبيعة العلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص في الاقتصاد الليبي بصورة تحليلية ومنهجية، خاصة خلال فترة طويلة نسبيًا سبقت عام 2011، وشهدت تحولات اقتصادية جوهرية.

وتتمثل الأهمية العلمية للدراسة في إسهامها في إثراء الأدبيات الاقتصادية المتعلقة بتحليل العلاقة بين الاستثمار العام والخاص في الاقتصادات الريعية، من خلال توظيف أدوات الاقتصاد القياسي الحديثة للكشف عن طبيعة هذه العلاقة واتجاهها.

أما من الناحية التطبيقية، فتكتسب الدراسة أهميتها من خلال ما توفره من نتائج يمكن أن يستفيد منها صانعو القرار في تقييم السياسات الاستثمارية والمالية التي طبقت خلال فترة الدراسة، وتحديد مواطن الخلل التي أسهمت في ضعف دور الاستثمار الخاص. كما تسهم نتائج الدراسة في دعم الجهود الرامية إلى إعادة صياغة دور القطاعين العام والخاص بما يعزز التكامل بينهما، ويشجع الاستثمار الخاص على المساهمة بشكل أكبر في الناتج المحلي الإجمالي وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في ليبيا.

منهجية الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على منهج الاقتصاد القياسي في تحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة، والمتمثلة في الاستثمار العام والاستثمار الخاص، خلال الفترة (1970-2010). وقد تم استخدام بيانات سلاسل زمنية سنوية، مع إخضاعها لاختبارات السكون والاستقرار باستخدام اختبار جذر الوحدة (ADF)، للتحقق من الخصائص الإحصائية للمتغيرات.

كما تم اختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات باستخدام اختبار التكامل المشترك (Johansen)، وفي حال تحقق ذلك، جرى تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM) لقياس العلاقة في الأجلين القصير والطويل. إضافة إلى ذلك، تم استخدام اختبار السببية بطريقة (Granger) لتحديد اتجاه العلاقة السببية بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص، وذلك بهدف التحقق من صحة فرضيات الدراسة والوصول إلى نتائج دقيقة تعكس طبيعة العلاقة بين المتغيرات محل البحث، بما يسهم في استخلاص استنتاجات علمية يمكن الاستفادة منها في تقييم السياسات الاستثمارية السابقة، ودعم صياغة سياسات اقتصادية أكثر كفاءة وتوازنًا بين القطاعين العام والخاص في المرحلة الراهنة.

التعريف بالنموذج المستخدم

سيتم تطبيق نموذج الدراسة باستخدام بيانات سنوية عن الاستثمار العام والاستثمار الخاص في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1970-2010)، ويُعد الاستثمار الخاص المتغير التابع في النموذج، في حين يُمثل الاستثمار العام أحد المتغيرات المستقلة، كما تم إدراج متغير مستقل ثالث يتمثل في نصيب الفرد الحقيقي من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك بهدف تحسين دقة التقدير، إضافة إلى اعتبارات منهجية تتعلق باستخدام منهجية التكامل المشترك لجوهانسون، التي تتطلب وجود ثلاثة متغيرات على الأقل في النموذج.

ويُعد نصيب الفرد الحقيقي من الناتج المحلي الإجمالي من المتغيرات الاقتصادية الكلية المهمة المؤثرة في الاستثمار الخاص، نظرًا للعلاقة الوثيقة بين مستوى الدخل الحقيقي والقدرة الادخارية في الاقتصاد. إذ تؤدي زيادة الدخل الحقيقي للفرد إلى ارتفاع معدلات الادخار القومي، وهو ما ينعكس إيجابًا على حجم الاستثمار. وعلى العكس من ذلك، فإن انخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي قد يؤدي إلى تراجع الادخار، ومن ثم انخفاض حجم الاستثمار، باعتبار أن الاستثمار يمثل توجيه المدخرات نحو تكوين رأس المال (الطيب وآخرون، 2013، ص 19). واستنادًا إلى فرضيات الدراسة، تم استخدام نموذج انحدار خطي لقياس العلاقة بين متغيرات الدراسة، ويتكون النموذج من ثلاثة متغيرات على النحو الآتي:

- الاستثمار الخاص (متغير تابع)
- الاستثمار العام، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (متغيرات مستقلة)

وذلك وفق الدالة التالية:

$$PRIV = f(PUB, PERGDP) \dots\dots\dots (1)$$

حيث تمثل:

PRIV	تكوين الرأس مال الثابت في القطاع الخاص المحلي
PUB	تكوين الرأس مال الثابت في القطاع العام المحلي
PERGDP	نصيب الفرد الحقيقي من الناتج المحلي الإجمالي

وقد تم تقدير معادلة الانحدار باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)، لما تتمتع به من خصائص إحصائية تضمن الحصول على تقديرات كفؤة وغير متحيزة، حيث تهدف هذه الطريقة إلى تصغير مجموع مربعات الانحرافات بين القيم الفعلية والقيم المقدرة.

وبأخذ اللوغاريتم الطبيعي لمتغيرات النموذج، تم التوصل إلى الصيغة القياسية التالية:

$$\ln PRIV = \alpha + B_1 \ln PUB + B_2 \ln PERGDP + e \dots\dots\dots (2)$$

حيث يشير:

- (e): إلى المتغير العشوائي للدالة، والذي يفترض بأنه يتوزع توزيعاً طبيعياً، وهذا الافتراض مهم للحصول على تقديرات غير متحيزة لكل معامل من معاملات النموذج:
- (B₂، B₁، α): تشير إلى معاملات النموذج

مصادر البيانات

تعتمد الدراسة على بيانات سنوية تغطي الفترة (1970-2010)، تم الحصول عليها من المصادر الآتية:

- مركز العلوم الاقتصادية، البيانات الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا، بنغازي، 2010.
- مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، إدارة البحوث والإحصاء، المجلد 53، الربع الرابع، 2013.
- البنك الدولي، قاعدة البيانات المفتوحة.

وقد تم استخدام البيانات بالأسعار الثابتة لسنة الأساس (2003)، وذلك بهدف استبعاد أثر التغيرات في المستوى العام للأسعار، والحصول على نتائج أكثر دقة وواقعية تعكس التطور الحقيقي لمتغيرات الدراسة.

توصيف متغيرات النموذج

الاستثمار الخاص المحلي (Domestic Private Investment)

يمثل الاستثمار الخاص المحلي المتغير التابع في النموذج، ويرمز له بـ (PRIV) ويُعد الاستثمار الخاص أحد المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي في الاقتصادات المتقدمة، نظرًا لدوره في توسيع الطاقة الإنتاجية ورفع الكفاءة الاقتصادية. إلا أن

دوره يظل محدودًا نسبيًا في معظم الدول النامية، ومن بينها ليبيا، نتيجة لهيمنة القطاع العام، وضعف البيئة المؤسسية والاستثمارية، وهو ما أكدته العديد من الدراسات التطبيقية.

الاستثمار العام المحلي (Domestic Public Investment)

يُعد الاستثمار العام المحلي أحد المتغيرات المستقلة في النموذج، ويرمز له بـ (PUB)، ويقوم به القطاع العام بهدف تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، من بينها تحسين مستوى الرفاهية العامة، والحد من البطالة، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، ورفع معدلات النمو الاقتصادي (لطفي، 2007، ص 7).

ويرى الفكر الكينزي أن لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، من خلال الاستثمار العام، دورًا مهمًا في تحفيز الطلب الكلي ودعم النمو الاقتصادي، شريطة ألا يؤدي هذا التدخل إلى إعاقة أو إزاحة استثمارات القطاع الخاص، وهي الظاهرة المعروفة بالمزاحمة. (Tawiri, 2011). (Crowding Out).

وانطلاقًا من ذلك، تفترض هذه الدراسة وجود علاقة سالبة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص في الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة، بما يشير إلى احتمال تحقق ظاهرة المزاحمة بين الاستثمارين.

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (PERGDP)

يمثل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أحد المتغيرات المستقلة في النموذج، ويرمز له بـ (PERGDP)، ويُحتسب من خلال قسمة إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، بالأسعار الثابتة، على عدد السكان في منتصف العام.

وتشير النظرية الكينزية، وبخاصة نظرية معجل الاستثمار، إلى وجود علاقة طردية بين حجم الاستثمار الخاص ومعدل التغير في الناتج المحلي الإجمالي، حيث يتأثر سلوك الاستثمار الخاص بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، والذي يعكس في أحد أبعاده حجم الطلب على السلع والخدمات التي يتم الاستثمار من أجل إنتاجها (يسري، السريتي، 2007، ص 235). وبناءً على ذلك، ووفقًا للأطر النظرية الاقتصادية، تتوقع هذه الدراسة وجود علاقة موجبة بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والاستثمار الخاص في الاقتصاد الليبي.

كما يُعد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مؤشرًا مهمًا على مستوى الرفاه الاقتصادي والقدرة الشرائية، وهو ما ينعكس على مناخ الاستثمار وحوافز القطاع الخاص للتوسع في الأنشطة الإنتاجية. وتؤدي زيادة هذا المتغير إلى تعزيز الثقة الاقتصادية وتحسين توقعات العائد على الاستثمار، بما يشجع المستثمرين على ضخ المزيد من رؤوس الأموال. ومن ثم، فإن إدراجه ضمن النموذج يساهم في تفسير التغيرات في الاستثمار الخاص بصورة أكثر دقة وواقعية.

نتائج تقدير وتقييم نموذج العلاقة بين الاستثمار الخاص والاستثمار العام

بعد تحديد الاختبارات القياسية المناسبة لتحليل النموذج، والاعتماد على البيانات الاقتصادية المتعلقة بالاستثمار في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1970-2010)، تم التوصل إلى مجموعة من النتائج التي أفرزتها الاختبارات المستخدمة. ويبدأ التحليل بعرض نتائج اختبار استقرار السلاسل الزمنية باستخدام اختبار جذر الوحدة (ديكي-فولر) المعدل (ADF)، ثم استعراض نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية جوهانسن، يلي ذلك نتائج نموذج تصحيح الخطأ، ثم اختبار جرانجر للسببية. وفي ضوء هذه النتائج، يتم تقييم النموذج المستخدم ومناقشة فرضيات الدراسة.

جدول رقم (2)

حجم الاستثمار الثابت المحلي الإجمالي بشقيه الخاص والعام ونصيب الفرد من الناتج الحقيقي

خلال فترة الدراسة (1970-2010) بالمليون دينار وبالأسعار الثابتة لعام 2003

السنوات	إجمالي الاستثمار	الاستثمار العام	الاستثمار الخاص	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	التوزيع النسبي للاستثمار %	
					الاستثمار العام	الاستثمار الخاص
1970	1679.5	848.3	831.1	4515.78	50.5	49.5
1971	1563.7	1132.5	431.2	4184.36	72.4	27.6
1972	2510.0	1943.5	566.5	4686.57	77.7	22.3
1973	3862.3	3034.2	827.9	5890.24	78.6	21.4
1974	5745.0	4578.5	1166.5	9479.70	79.7	20.3
1975	5744.6	4559.0	1185.6	8156.51	79.4	20.6
1976	6335.1	5320.7	1014.4	9611.80	79.0	21.0
1977	6476.2	5544.8	931.4	9922.51	83.9	16.1
1978	7527.1	6310.6	1216.5	9654.66	83.8	16.2
1979	7495.0	6411.4	1083.6	9972.94	90.1	9.9
1980	7870.5	7298.1	572.4	9867.76	92.7	7.3
1981	8169.2	8091.1	78.10	7767.38	90.4	9.6
1982	8223.1	7019.6	1203.5	7948.05	85.4	14.6
1983	7530.1	6253.3	1276.8	7285.96	83.1	16.9
1984	6627.9	5715.2	912.7	6674.45	86.2	13.8
1985	4809.1	4701.7	107.4	6502.67	97.8	2.2
1986	4150.9	3370.1	780.8	5504.36	81.2	18.8
1987	2830.4	2349.2	481.2	4584.87	82.9	17.1
1988	3270.3	2250.4	1019.9	4814.50	68.8	31.2
1989	3323.1	2365.3	957.8	5035.38	71.2	28.8
1990	2949.6	1823.9	1125.7	5093.49	61.8	38.2
1991	2782.3	1945.7	836.6	5459.21	69.9	30.1
1992	2547.2	1537.9	1009.3	5268.87	60.4	30.6
1993	3854.8	3378.1	476.7	5151.83	87.6	12.4
1994	3807.6	3327.4	480.2	4859.78	90.7	9.3
1995	2834.8	2332.1	502.7	5065.11	82.3	17.7
1996	3343.7	2834.1	509.6	5167.41	84.8	15.2
1997	3111.8	2666.0	445.8	5168.42	85.7	14.3

19.6	81.4	5178.62	532.3	2336.9	2869.2	1998
19.3	81.7	4969.99	503.8	2249.0	2752.8	1999
16.2	83.8	5062.83	546.4	2829.7	3376.1	2000
14.7	85.3	6434.77	1516.4	8773.6	10290.0	2001
17.9	82.1	6282.23	1897.0	8700.8	10597.8	2002
18.2	81.8	6974.34	1815.3	8158.7	9974.0	2003
18.1	81.9	7337.65	1592.7	7206.8	8799.5	2004
16.4	83.6	7898.83	1433.6	7308.2	8741.8	2005
17.7	82.3	8203.62	1468.0	6826.6	8294.6	2006
16.5	83.5	8539.81	8795.4	7344.1	8795.4	2007
16.8	83.2	8652.49	1345.2	6661.9	8007.1	2008
17.3	82.7	8458.59	1967.7	9406.6	11374.3	2009
17.9	82.1	8714.17	1934.3	8872.1	10806.4	2010

المصدر: (1) السنوات من (1970-2006): مركز العلوم الاقتصادية، البيانات الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا - بنغازي 2010/12.

(2) السنوات من (2010-2007): World Bank Open Data، World Bank ، <http://data.worldbank.org/>

(3) السنوات من (2010-2007) مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء، النشرة الاقتصادية المجلد 53، الربع الرابع 2013

نتائج اختبار جذر الوحدة باستخدام اختبار ديكي-فولر المعدل (ADF)

تم اختبار استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات الثلاثة، وهي الاستثمار الخاص، والاستثمار العام، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، خلال الفترة (1970-2010)، وذلك لكل متغير على حدة، بالاعتماد على معادلة الانحدار التي تتضمن حدًا ثابتًا واتجاهًا زمنيًا، وفق الصيغة التالية:

$$\Delta y_t = \alpha + \beta T + (\rho) y_{t-1} + \sum_{j=1}^p (\rho_j \Delta y_{t-j}) + \varepsilon_t \dots (3)$$

حيث يمثل:

- (t) الاتجاه الزمني
- (α) الحد الثابت
- (β) معامل الاتجاه الزمني
- (ρ) معامل جذر الوحدة

• (p) درجة التباطؤ

• (ε) الحد العشوائي (عبد الرازق، الجبوري، 2012، ص).

وقد أظهرت نتائج تطبيق الاختبار عدم وجود مشكلات إحصائية تؤثر في صحة التقدير، كما تم إجراء اختبارات الاستقرار لكل متغير بشكل منفصل. ومن خلال نتائج الجدول رقم (2)، تبين أن السلاسل الزمنية للمتغيرات الثلاثة غير مستقرة عند المستوى، حيث كانت القيم المحسوبة أقل من القيم الحرجة الجدولية، في حين أصبحت مستقرة عند الفرق الأول، إذ تجاوزت القيم المحسوبة القيم الجدولية.

وعليه، يمكن الاستنتاج أن المتغيرات الثلاثة متكاملة من الدرجة الأولى (1)I، ما يدل على احتوائها على جذر وحدة، الأمر الذي يستدعي الانتقال إلى اختبار التكامل المشترك للتحقق من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بينها. ويكتفى في هذه المرحلة باستخدام اختبار ديكي-فولر المعدل للمقارنة بين القيم المحسوبة والقيم الجدولية بغرض الحكم على استقرار السلاسل الزمنية.

جدول رقم (3)

اختبار جذر الوحدة باستخدام (ADF)

المتغيرات	القيم الحرجة 1%		المستوى	الفرق الأول
	الفرق	المستوى		
$\ln PRIV_t$	2.63	3.61	-2.264611	-5.689447
$\ln PUB_t$	2.63	3.61	-1.569719	-5.631294
$\ln PERGDP_t$	2.63	3.65	-2.113848	-3.226239

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج EViews.

نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار جوهانسن (Johansen Cointegration Test)

استناداً إلى أدبيات التكامل المشترك، تم اعتماد منهجية جوهانسن (Johansen, 1988) لاختبار إمكانية وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج. ويعرض الجدول رقم (3) نتائج نوعين من اختبارات جوهانسن، وهما اختبار الأثر (Trace Test) واختبار القيمة العظمى (Max-Eigenvalue Test).

وتُظهر نتائج اختبار الأثر إمكانية رفض فرضية العدم ($r = 0$) التي تنص على عدم وجود أي متجه للتكامل المشترك، وذلك عند مستوى دلالة (5%)، حيث جاءت القيمة المحسوبة للاختبار أكبر من القيمة الحرجة الجدولية. كما تؤكد نتائج اختبار القيمة العظمى النتيجة ذاتها، إذ إن القيمة المحسوبة تجاوزت القيم الحرجة عند مستوى الدلالة نفسه.

وعليه، يتم رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج، وقبول الفرضية البديلة التي تفيد بوجود متجه واحد على الأقل للتكامل المشترك. ويعني ذلك وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة.

وبما أن المتغيرات المستقلة المفسرة لسلوك الاستثمار الخاص تتصف بخاصية التكامل المشترك، فإن النموذج الأنسب لتقدير العلاقة فيما بينها يتمثل في نموذج تصحيح الخطأ (Error Correction Model)، والذي يسمح بتفسير ديناميكية العلاقة في الأجلين القصير والطويل معاً. كما تؤكد النتائج، عند مستوى دلالة (5%)، وجود دالة توازن واحدة على الأقل في الأجل الطويل، الأمر الذي يعزز من صلاحية استخدام هذا النموذج.

جدول رقم (4)

اختبار (جوهانسون) للتكامل المشترك

P**	Max-Eigenvalue		P**	Trace		قيمة المتجه Eigenvalue	فرض العدم
	اختبار القيمة العظمى	القيمة الحرجة لاختبار القيمة العظمى		اختبار الأثر	القيمة الحرجة لاختبار الأثر		
0.008	28.13*	21.671	0.0019	39.83*	29.797	0.42631	$r = 0$
0.596	14.264	6.127	0.6758	6.1666	15.494	0.14539	$r \leq 1$
0.843	3.841	0.0392	0.8430	0.0392	3.8414	0.00100	$r \leq 2$

تشير نتائج اختباري الأثر والقيمة العظمى تحتوي على معادلة تكامل مشترك واحدة على الأقل بمستوى دلالة 5%.

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews.

نتائج نموذج تصحيح الخطأ (VECM - Vector Error Correction Model)

تُبين نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ الواردة في الجدول رقم (4) وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج، وذلك استنادًا إلى نتائج اختبار جوهانسن. ويظهر إن متغير تصحيح الخطأ (ε_{t-1}) معنوي ذا دلالة إحصائية عند مستوى (1%)، وبإشارة سالبة كما هو متوقع نظريًا، الأمر الذي يؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة.

وتشير قيمة معامل تصحيح الخطأ البالغة (-0.44) إلى أن الاستثمار المحلي الخاص في الاقتصاد الليبي يعمل على تصحيح الاختلال في مساره التوازني بمعدل يقارب (44%) من الانحراف المتحقق في الفترة السابقة. وبعبارة أخرى، فإن نحو (44%) من الاختلال الذي يحدث في الاستثمار الخاص خلال الفترة ($(t-1)$) يتم تصحيحه في الفترة الحالية (t)، وهو ما يعكس سرعة التعديل باتجاه التوازن في الأجل القصير.

وتدل هذه النسبة على أن الاستثمار الخاص المحلي في الاقتصاد الليبي يحتاج إلى نحو (2.3-2.5) سنة للعودة إلى مساره التوازني بعد حدوث أي صدمة ناتجة عن التغير في محدداته، حيث تمثل هذه المدة الزمنية الفترة اللازمة لتصحيح كامل الانحراف عن التوازن.

الجدول رقم (5)

نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ (VECM)

معادلة التكامل المشترك			معادلة الأجل القصير		
المتغيرات	المعاملات	اختبار T	معادلة VEC*	المعاملات	اختبار T
$\ln PRIV_{t-1}$	1	-	$\Delta \ln PRIV_t$	-0.44	-3.17
$\ln PUB_{t-1}$	-0.083	-3.85	$\Delta \ln PUB_t$	-0.049	-2.81
$\ln PERGDP_{t-1}$	0.373	6.22	$\Delta \ln PERGDP_t$	0.391	2.8
C	10.5	-			

* دلالة على اتجاه تصحيح الخطأ.

وبالاعتماد على نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ الموضحة في الجدول رقم (4)، يتبين أن المعلمات المقدرة جاءت بإشارات المتوقعة نظرياً، بما يدل على أن الاستثمار المحلي الخاص (PRIV) يتأثر مباشرة بكل من الاستثمار العام (PUB) ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (PERGDP) كما أن معامل تصحيح الخطأ البالغ (-0.44) يتمتع بإشارة سالبة ودلالة إحصائية مرتفعة، حيث بلغت قيمة اختبار (t) نحو (3.17) وتؤكد هذه النتائج أن الاستثمار المحلي الخاص في الاقتصاد الليبي يقوم بتصحيح الاختلال في مساره التوازني بمعدل (44%) في كل فترة، بما يعكس سرعة التعديل نحو التوازن. ويعني ذلك أن الفترة الزمنية اللازمة لتصحيح الانحراف الكامل عن التوازن تقدر بنحو $(0.44 \div 1)$ أي ما يقارب (2.3) سنة، وهو ما يعادل تقريباً سنتين وثلاثة أشهر لعودة الاقتصاد إلى وضع التوازن بعد حدوث أي صدمة.

وفيما يتعلق بعلاقة المتغيرات في الأجلين القصير والطويل، تُظهر نتائج نموذج تصحيح الخطأ وجود علاقة سالبة بين الاستثمار الخاص والاستثمار العام، في حين تنسم العلاقة بين الاستثمار الخاص ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بطابع طردي، وذلك كما توضحه الصيغ التقديرية التالية:

$$\text{في الأجل القصير } PRIV = -0.049, PUB + 0.391, PERGDP + 0.44$$

$$\text{وفي الأجل الطويل } PRIV = 10.5 - 0.083, PUB + 0.373, PERGDP + 0.44$$

نتائج اختبار السببية وفق مفهوم غرانجر (Granger Causality Test)

يوضح الجدول رقم (5) نتائج اختبار السببية وفق مفهوم غرانجر، والذي يهدف إلى تحديد اتجاه العلاقة السببية في الأجل القصير بين متغيرات النموذج، والمتمثلة في الاستثمار العام، والاستثمار الخاص، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

جدول رقم (6)

نتائج اختبار السببية

الاحتمالية (α)	إحصائية (F)	فرضية العدم
0.0068	9.21	الاستثمار العام لا يسبب الاستثمار الخاص
0.3062	1.25	الاستثمار الخاص لا يسبب الاستثمار العام
0.0035	12.24	نصيب الفرد لا يسبب الاستثمار الخاص
0.0275	5.16	الاستثمار الخاص لا يسبب نصيب الفرد
0.2187	1.91	نصيب الفرد لا يسبب الاستثمار العام
0.0476	4.40	الاستثمار العام لا يسبب نصيب الفرد

أولاً: العلاقة السببية بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص

تفترض فرضية العدم أن التغير في الاستثمار العام لا يسبب التغير في الاستثمار الخاص. وبما أن قيمة إحصائية (F) بلغت (9.21) وباحتمالية (0.0068) وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05)، فإنه يتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تشير إلى أن الاستثمار العام يسبب، وفق مفهوم غرانجر، التغيرات الحاصلة في الاستثمار المحلي الخاص.

في المقابل، تنص فرضية العدم الثانية على أن التغير في الاستثمار الخاص لا يسبب التغيرات في الاستثمار العام. وبما أن قيمة إحصائية (F) بلغت (1.25) وباحتمالية (0.3062) وهي أكبر من مستوى الدلالة (0.05)، فإنه يتم قبول فرضية العدم، مما يدل على عدم وجود علاقة سببية من الاستثمار الخاص إلى الاستثمار العام. وتشير هذه النتائج إلى وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص، تتجه من الاستثمار العام نحو الاستثمار الخاص.

ثانيًا: العلاقة السببية بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار الخاص

تفترض فرضية العدم أن التغير في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لا يسبب التغيرات في الاستثمار الخاص. وبما أن قيمة إحصائية (F) بلغت (12.24) وباحتمالية (0.0035) وهي أقل من (0.05)، فإنه يتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تقيد بأن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يسبب، وفق مفهوم غرانجر، التغيرات في الاستثمار المحلي الخاص.

كما تفترض فرضية العدم المقابلة أن التغير في الاستثمار الخاص لا يسبب التغيرات في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. وبما أن قيمة إحصائية (F) بلغت (5.16) وباحتمالية (0.0275) وهي أقل من (0.05)، فإنه يتم رفض فرضية العدم، بما يدل على وجود علاقة سببية من الاستثمار الخاص إلى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. وتشير هذه النتائج إلى وجود علاقة سببية تبادلية (ثنائية الاتجاه) بين الاستثمار المحلي الخاص ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، حيث يؤثر كل منهما في الآخر.

ثالثًا: العلاقة السببية بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار العام

تقول فرضية العدم على أن التغير في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لا يسبب التغيرات في الاستثمار العام، وبما أن قيمة إحصائية (F) بلغت (1.91) وباحتمالية (0.2187) وهي أكبر من مستوى الدلالة (0.05)، فإنه يتم قبول فرضية العدم، مما يشير إلى عدم وجود علاقة سببية من نصيب الفرد إلى الاستثمار العام.

في حين تفترض فرضية العدم المقابلة أن التغير في الاستثمار العام لا يسبب التغيرات في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وبما أن قيمة إحصائية معنوية (F) بلغت (4.40) وباحتمالية (0.0476) وهي أصغر من مستوى الدلالة (0.05)، فإنه يتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تشير إلى أن التغير في الاستثمار العام يسبب التغيرات في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

وتدل هذه النتائج على وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من الاستثمار العام إلى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الليبي.

العلاقة في الأجل الطويل

أما فيما يتعلق بالعلاقة طويلة الأجل، فقد أظهرت نتائج اختبار (T) لمعاملات نموذج تصحيح الخطأ أن التغيرات في المتغيرات التفسيرية تسهم في تفسير التغيرات في الاستثمار المحلي الخاص في ليبيا، وذلك عند مستوى دلالة إحصائية (1%).

تقييم النموذج القياسي (Ramsey RESET Test)

تم إخضاع نموذج تصحيح الخطأ لمجموعة من الاختبارات التشخيصية القياسية للتحقق من مدى سلامته الإحصائية وخلوه من المشكلات القياسية التي قد تؤثر في صحة التقدير وكفاءة النتائج. وقد أظهرت نتائج هذه الاختبارات أن النموذج يتمتع بدرجة عالية من القبول الإحصائي.

فقد تبين أن بواقي النموذج تتبع التوزيع الطبيعي، وذلك استناداً إلى نتائج اختبار (Jarque-Bera) كما أثبتت نتائج اختبار (LM) خلو النموذج من مشكلة الارتباط التسلسلي. وبالإضافة إلى ذلك، لم يُظهر النموذج وجود مشكلة تباین متغير، حيث أكدت نتائج كل من اختبار (ARCH) واختبار (White) تجانس التباين. وعلاوة على ما سبق، أظهرت نتائج اختبار (Ramsey RESET) عدم وجود خطأ في تحديد النموذج، مما يدل على صحة الصيغة الوظيفية لمعادلة التقدير. وبناءً عليه، يمكن القول إن نموذج تصحيح الخطأ المستخدم في الدراسة خالٍ من المشكلات القياسية، وتعد نتائجه قابلة للاعتماد في التحليل الاقتصادي.

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج الرئيسية، يمكن تلخيصها فيما يلي:

1. تفوق نصيب الاستثمار العام من إجمالي حجم الاستثمار على نصيب الاستثمار الخاص منذ عام (1971)، حيث بلغ نحو (72.4%)، واستمر في الارتفاع بنسب متفاوتة ليصل إلى حوالي (82.1%) في عام (2010)، باستثناء عام (1970) الذي تساوت فيه نسبتا الاستثمار العام والخاص، وكذلك عام (1986) الذي بلغت فيه نسبة الاستثمار العام نحو (97.8%) من إجمالي الاستثمار. ويُعد هذا التوجه أمراً طبيعياً في ضوء الدور الرئيس الذي يضطلع به القطاع العام في عملية التنمية، نظراً لملكية الدولة للموارد النفطية واعتماد الاقتصاد الليبي شبه الكلي على عائدات تصدير النفط.
2. أظهرت نتائج اختبارات الاستقرار باستخدام اختبار جذر الوحدة أن المتغيرات الاقتصادية محل الدراسة غير مستقرة عند المستوى، إلا أنها تصبح مستقرة بعد أخذ الفروق الأولى.
3. أوضحت نتائج اختبار التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج، حيث تبين أن الاستثمار المحلي الخاص في الاقتصاد الليبي يصحح انحرافه عن مسار التوازن في الأجل القصير بسرعة تعديل بلغت نحو (44%).
4. كشفت نتائج الدراسة عن وجود نوع من المزامنة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص في الاقتصاد الليبي.
5. أظهرت النتائج أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يؤثر تأثيراً موجباً في استثمارات القطاع الخاص في الاقتصاد الليبي.
6. بينت نتائج اختبار السببية وفق مفهوم غرانجر وجود علاقة سببية سالبة أحادية الاتجاه بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص، حيث إن التغير في الاستثمار العام يسبب التغيرات في حجم الاستثمار المحلي الخاص، في حين لا يؤدي التغير في الاستثمار الخاص إلى تغيرات في الاستثمار العام.
7. أظهرت النتائج وجود علاقة سببية موجبة ثنائية الاتجاه بين الاستثمار المحلي الخاص ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الليبي.

ثانياً: التوصيات

- في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة، يمكن اقتراح مجموعة من التوصيات، من أبرزها:
1. العمل على تشجيع القطاع الخاص، وتقليص هيمنة الحكومة على سوق العمل والنشاط الاقتصادي، والسعي إلى إعادة هيكلة الاقتصاد الليبي وتحريره من السيطرة المباشرة للدولة، بما يسهم في تنشيط دور القطاع الخاص.
 2. تنفيذ برامج الخصخصة من خلال إعادة توزيع ممتلكات القطاع العام بين الليبيين، وفق أسس مدروسة وبرامج واضحة المعالم، بما يضمن تحقيق الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية.

3. إلزام مؤسسات القطاع العام بالعمل في بيئة تنافسية مع القطاع الخاص، الأمر الذي يتطلب مراجعة وتعديل السياسات والتشريعات القائمة، وتهيئة المناخ الاقتصادي لظروف الخصخصة، وتسهيل الانتقال نحو اقتصاد السوق، مع ضمان حرية الدخول والخروج من السوق. ومن شأن ذلك تحسين جودة الخدمات المقدمة للمستهلك، وخفض التكاليف، وزيادة كفاءة الأداء الاقتصادي.
4. تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي وتحرير السوق من القيود الإدارية، بما يسهم في جذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية، وتحرير التجارة الخارجية، وتشجيع الصادرات، وإجراء إصلاحات ضريبية تحفز حركة رأس المال، إلى جانب إلغاء القيود المفروضة على معاملات النقد الأجنبي، وتبني سياسات التحرير الاقتصادي بما يخدم الاقتصاد الليبي على المدى الطويل.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

1. الباتل، عبد الله 1999 دور التمويل في تشجيع الاستثمار الخاص في المملكة العربية السعودية: دراسة تطبيقية. مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد 92.
2. البدرى، صالح 1998 الاستثمار الخاص والعوامل المؤثرة فيه في الأردن. آفاق اقتصادية، مجلد 19، عدد 74.
3. بوخشيم، عبد الناصر عزالدين، وأحمد علي الحوتة 2010 التزاحم بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص في الاقتصاد الليبي. مؤتمر الاقتصاد الليبي، مؤسسة الولاء للوطن، بنغازي.
4. الجيباني، صقر، وأحمد قاسم 2013. واقع القطاع العام في ليبيا ومعوقات الخصخصة. مقدمة إلى مؤتمر الاستثمار والخصخصة: تحديات الواقع وآمال التنمية، مركز بحوث العلوم الاقتصادية، بنغازي.
5. الحمود، غدير بن سعد 2004. العلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص في إطار التنمية الاقتصادية السعودية رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإدارية، جامعة الملك سعود.
6. الطيب، حسن، وآخرون 2013 التقرير الاقتصادي الأول، الهيئة العامة لتشجيع الاستثمار وشؤون الخصخصة.
7. عبد العظيم، عادل 2005 دراسة تحليل دالة الاستثمار الخاص في الاقتصاد المصري المعهد العربي للتخطيط.
8. عبد الرسول، عبد الله عاشور 2013. محدثات الاستثمار الخاص في ليبيا. المؤتمر العلمي للاستثمار والخصخصة: تحديات الواقع وآمال الخصخصة، مركز بحوث العلوم الاقتصادية، بنغازي.
9. عبد الرزاق، كنعان عبد اللطيف، وخالد سالم الجبوري 2012. دراسة مقارنة في طرق تقدير انحدار التكامل المشترك مع تطبيق عملي. المجلة العراقية الاقتصادية، السنة العاشرة، العدد 33.
10. غالي، خليفة 1998 الاستثمار العام وتكوين رأس المال الخاص في تونس (1963-1993): دراسة تطبيقية ص 744-837.
11. غسان، حسن بن بلقاسم 2002. الإنفاق العام والاستثمار الخاص في الاقتصاد المغربي: اختبار أثر المزاحمة المعاينة المعادة. ورقة بحثية رقم 56381.
12. غسان، حسن بن بلقاسم، وحسن بن رfidان الهجهوج 2008 ماهية العلاقة بين الإنفاق الحكومي والاستثمار الخاص في الاقتصاد السعودي. ورقة بحثية رقم 56377.
13. لطفي، علي 2007 إدارة أزمة الاستثمار في ضوء التكتلات الاقتصادية العالمية. المؤتمر السنوي الثاني عشر، جامعة عين شمس، دار الضيافة، مصر.
14. لووني، لوني 1995. العلاقة السببية بين نمو الإنفاق الحكومي ونمو استثمارات القطاع الخاص في الاقتصاد السعودي خلال الفترة (1960-1992). (مجلة العلوم الاجتماعية، السنة الثالثة، العدد 23).

15. مركز العلوم الاقتصادية، 2010. البيانات الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا (1962-2006) (2006).
بنغازي.
16. مصرف ليبيا المركزي 2013 النشرة الاقتصادية إدارة البحوث والإحصاء، المجلد 53، الربع الرابع.
17. يسري، عبد الرحمن، والسيد محمد السريتي 2007 قضايا اقتصادية معاصرة الإسكندرية: الدار الجامعية.
ثانيًا: المراجع الأجنبية
18. Ramirez, M. D. 1994. "Public and Private Investment in Mexico, 1950-1988."
Southern Economic Journal, no. 61.
19. Tawiri, M. 2011. "Evaluation of Manufacturing Investment in the Libyan Economy
(1970-2008)." *Economic, Management and Financial Markets* 4 (1): 790-799.
20. World Bank. 2010. *World Development Indicators (1970-2010)*.